

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله الموصوف بالجلال المنعوت بالاكرام والصلاة
والسلام على سيد الرسل الكرام وعلى آله وصحبه هداة
الانام وبعد فاني فيما مضى من سنيني قد شرحت العقيدة
المسماة بام البراهين الفائقة مع صغر حجمها كبار الدواوين
عرف ذلك من اشرق قلبه لها بانوار اليقين وشهد به من وقف
عليها من العلماء العاملين شرحا مشتملا على كثرة البحث
والتحقيق والنظر في الكلام بالجمع والفرق مع نهاية التدقيق
وكان غزير الفوائد عزيز الفرائد لكن خفي المقاصد لا يرتوي
منه كل وارد ومن ثم لما رايت جماعة رغبوا فيها واهتموا
بفهم معانيها اعنتهم على ذلك المرام بشرح وضع معانيها على
طرف الثمام واحاط عبابها احاطة الاطواق بالحمام وهو
مع ذلك لا يخلو عن طرف من الظرف ونكت من الفنون من وقف
عليها وقف وسميته اعانة المحبين في تصحيح المبين بشرح ام البراهين
على اني لا ابرئه كاصله ولا نفسي من الهفوات فقلما يخلو
مؤلف وان برع من العثرات فمن ذا الذي ترضى سجاياه كلها
كفى المرء نبلا ان تعد معايبه فقلت لما كان تصنيف هذه العقيدة
من اشرف ذي البال ابتدأها حقيقة بالبسملة فقال بسم الله
اي اولف او افتتح متبركا ومستعينا بالله الرحمن المتفضل بارادة
الخير لكل الخلق الرحيم مريده للمؤمنين والجملة لانشاء جعل العقيدة
مبدوءة بها الحمد اي الوصف الجميل على قصد التعظيم والمراد كل

اواد



افرادنا وما هيته او جنسه لله عز وجل اي مختص فلا فرد منه
لغيره محمد غيره كالعارية اذ الكل منه واليه لانه مبدؤ
كل جميل والمعنى ايجاد الحمد لا الاخبار بثبوته واردف التسمية
بها اقتداء بالكتاب العزيز واشارة الى انه تعالى حي عالم مريد
قادر اذ الحمد لا يستحقه الا من هو كذلك وامتثالا لحديثي الابتدا
والتعارض مدفوع بحمل الابتدا على الاعم من الحقيقي او على العرفي الممتد
او المراد الابتدا باحدهما لما تقرر في الاصول من ان الحكمين اذا
تعارضا ولم يعلم سبق حمل على التخيير كما قال بعضهم والصلوة اي
الرحمة المقرونة بالتعظيم والسلام من كل افة منافية لغاية
الكمال على رسول الله صلى الله عليه وسلم اي اللهم صل عليه وسلم
ولم يذكر الال اكتفاء باللفظ ثم لما كان ما احتوت عليه
هذه العقيدة اولى ما يهتم به كل مكلف اذ به يخرج عن التقليد
المختلف في ايمان صاحبه بالمتبرالي ما في نفس الامر الى النظر
الصحيح المجمع على ايمان المتلبس به صدرها بما يدل على التنبيه
ليقبل عليها من اراد فهمها بكليته فقال اعلم ايها التالي منه
العلم الشاك في الانحصار الاتي او المتغافل عنه او ايها
السائل الموصوف بما ذكر ان الحكم من حيث هو اثبات امر لا
مر او نفيه عنه فان كان الحاكم به الشارع سمي الشرعي
وتعريفه خطاب الله المتعلق بفعل المكلف اقتضاء
او تخييرا او باعم وضعا وان كان العادة اي التجربة و
التكرار سمي العادي وحده اثبات الربط بين امر واخر وجودا

اوعدماً بواسطة تكرر القران بينهما على الحس مع صحة
التخلف وعدم تاثير احدهما في الاخر البتة وان كان العقل
سمي العقلي وتعريفه اثبات امر لاخر او نفيه عنه من غير
توقف على تكرار ولا وضع واضع وانما تعرض لهذا دون
الاولين لانه من مبادي التوحيد وهو العلم الذي يبحث فيه
عن ذات الله وصفاته اذ العقايد احكام عقلية
لا يكفي النقل فيما تتوقف المعجزة عليه منها كما ياتي ولهذا
كانت على نحو اقسامه المشار اليها بقوله وينحصر ينضبط
ويتعين في ثلاثة اقسام حقيقة اثبات الوجوب وهو هنا انتفا
العدم في جميع الازمنة واثبات الاستحالة وهي انتفا الوجود
في جميع الازمنة واثبات الجواز وهو تاتي الوجود والعدم
فما هنا جهات ومواد للقضايا مطلقا فتدبر او المراد
ان كل ما يثبته العقل او ينفيه لا يخرج عما ذكر على حد
قولهم انحصرت فكرتي في ذنوبي فلا حاجة الى ما قدرناه
كما لو جعل الحكم على حذف مضاف واذا اردت معرفة
كل من هذه فالواجب المشتق من الوجوب السابق ما حكم
لا هنا مفيدة لنفي جميع التصورات في جميع الازمان
لان الفعل معها كالنكرة ولان المعين من الازمنة
غير مراد في التعاريف يتصور بضم اليا التحتية اي يدرك
ادراكا تصديقيا ضرورة ان ثبوت نحو الوجوب لشي
نسبة او مطلقا فيمتنع ادراك وجوب الشي في نفسه



ويجوز فتحها اي يصير ذا صورة نسبية او مطلقا ايضا
فان قلت اطلاق التصور على التصديق مجاز وهو لا
يدخل في التعاريف الا مع القرينة فاين هي قلت السياق
والتعبير في حد الجايز بالصحة اذ هي من عوارض التصديق
على ما هو الحق عندهم او هما معا فتامل في سببية
لاتفاق المحققين على ان المدرك للكليات والجزئيات
هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها
كنسبة القطع الى السكين ويجوز ان تكون على بابها
للظرفية المجازية لانتفاء تجويز العدم واحتواء العقل
وهو لغة كما في القاموس نور روحاني به تدرك النفس
العلوم الضرورية والنظرية وابتداؤه من اجتناب الجنين
ولا يزال ينمو حتى يكمل عند البلوغ يعني القدر المنوط به
التكليف واصطلاحا قوة للنفس بها تستعد للعلوم والا
دراكات هذا ونايب الفاعل او الفاعل عدما اي نفيه بناء
على اعمية النفي ليشمل التعريف غير الوجودي من الواجبات
كالسلوب والاحوال مثاله وجوده تعالى وكذا اتصاف الجرم بواحد
من الحركة والسكون ولما كان الواجب اشرف من اخويه لانه
ثبوتي ابدا ووصف للباري قدمه على اخويه والقرب المستحيل
منه قدمه على الجايز فقال و الامر المستحيل المشتق من الاستحالة
السابقة ما امرا وشيء بالمعنى اللغوي وهو ما يصح ان يعلم ويخبر عنه
لا يتصور في العقل فيه ما مر كالذي بعده وجوده اي ثبوته لتخرج

السلوب والاحوال ايضا مثاله اتصاف الباري بان لا يكون قادر
اوكذا اتصاف الجرم بان لا يكون متحركا ولا ساكنا والمجاز المشتق
من الجواز السابق فيه ماذكر انفا صح يتمكن بسلامته
من المعارض في العقل وجوده اي ثبوته ليدخل الاحوال الحادثة
كعالميتنا وعدمه اي الامر مثاله اتصاف الباري بتعذيب المطيع
واثابة العاصي وكذا اتصاف الجرم بخصوص الحركة مثلا اعلم
ايضا انه يجب اي يتحتم بالطلب الجازم التنجيزي على كل
مكلف اي بالغ عاقل فرد فرد نزلا تمييز وان لم يصلح فاعلا
ليجب لكونه لازما لانه يكفي صلاحيته لفاعليته المتعدي
ولو مجازا ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا او منصوبا على
نزع الخافض والتقليد به لدفع توهم ان الوجوب عقلي
وللرد على المعتزلة ايضا حيث اوجبوا المعرفة عقلا وهو باطل
اذ لو وجبت عقلا لعذب تاركها وان لم يرد شرع او ورد
ولم يبلغ التارك واللازم باطل لقوله تعالى وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا وحمل الرسول في الاية على العقل خلاف
الظاهر لا يصار اليه الا بموجب وهو منتف هنا وجعل نفي
التعذيب خاصا بالدنيا تخصيص بغير مخصص وهو غير
جايز واعلم انه يوخذ من كلام المصنف ما اختاره المحققون ٢ن٣
من المعرفة اول الواجبات لان تعليق الوجوب بالمكلف
انما هو لوصف التكليف فاذا اول وقت يتصف فيه
الانسان بالتكليف يتعلق به الخطاب بان يكون

على عقد صحيح وهو ان يعرف اي يجزم جزما مطابقا لما في نفس
الامر عن دليل ولو جمليا بجميع ما قامت عليه الادلة من
كلامه تعالى وانتفاء النقايص عنه واتصافه بما يجوز
في حقه تعالى فالمراد بقوله ما المطلوب من المكلف معرفته وهو
ما قامت عليه الادلة ليس غير والقرينة على ذلك قوله
يجب اي عقلا وشرعا او شرعا فقط لما ياتي من ان دليل
السمع والبصر والكلام التام شرعي في حق مولانا او الى امورنا
جل اي عظم وعز اي غلب فان اقحام لفظة حق كما قال
بعضهم للاعتراف بما ثبت له تعالى مما ذكر وهو يشعر بان المراد
ما نصبت عليه الادلة ووقعت به المطالبة مما يجب
له تعالى وما يستحيل عليه عقلا وشرعا وما يجوز من فعل كل ممكن وتركه
عقلا وشرعا فان قلت المعرفة متوقفة على النظر وما لا يتم الواجب
الا به فهو واجب وح يكون النظر اول الواجبات قلت
الكلام في المقاصد لا في الوسائل والنظر وسيلة فلم تخرج
المعرفة عن كونها اول الواجبات لا استقلاليه ولما كان
التشريك بين ما لله وما لغيره منهيا عنه لم يقل وما يجب
في حق الرسل مثلا الخ بل اتى بكلام مستقل وكان على وجه
التنبيه للدلالة على ان الجهل بما للرسل ليس كالجهل بما لله
في الاختلاف في صحة ايمان المتلبس به لانه متفق على صحة
حيث اعتقد فيهم ما يليق بهم ونزههم عما لا يليق اجمالا او
غفل فقال وكذا اي وكالوجوب المتقدم في الاثم بتركه

يجب عليه اي المكلف ان يعرف مثل ذالك وهو ما يجب وما يستحيل
وما يجوز في حق الرسل والانبيا مما يعمهم وما يختص بالرسل واذا اردت
معرفة ما يجب لمولانا جل وعز فمما يجب اي فبعض الواجب لمولانا جل
وعز مطلقا اذ يجب له كل كمال وكمالاته تعالى لا تتناهى لكن الذي قامت دع
عليه الادلة منها عشرون صفة على راي المصنف وبدا منها
بما لا تعقل الذات بدونه فقال وهي اي العشرون الخ وما بعده الوجود ١
ومعناه ظاهر ينبه عليه بانه التحقق في الاعيان اي خارج الذهن
ووجود كل شي عينه عند الشيخ فعده صفة على مذهبه تجوز
والقدم وهو هنا سلب العدم السابق للوجود او عدم الاولية
للوجود او عدم افتتاح الوجود او استمرار الوجود في الماضي
والكل بمعنى والبقا وهو سلب العدم اللاحق للوجود او استمرار
الوجود في المستقبل الى غير نهاية وهما بمعنى كما يصرح به كلام
المقترح في شرح الارشاد واعلم ان عطف القدم والبقا
على الوجود من عطف اللازم على الملزوم على ما مشى عليه
المصنف لان الوجود دال بالمطابقة على حال واجب للذات
ازلا وابدا وعلى سلب العدم السابق واللاحق بالالتزام
ويجوز ان يكون من عطف الخاص على العام وقوله والمخالفة
للحوادث اي لا يماثل شيا منها من عطف اللازم على الملزوم
اذ لا تجب المخالفة الا لمن ثبت له الوجود والقدم والبقا
وقيامه تعالى بنفسه اي ذاته اخص من المخالفة اذ كل من
ثبت له القيام بالنفس بنفسه خاص اي لا يفتقر الى

محل من حل يحل بالضم وبالكسر فالاولى فتح حائه لتمتاز عن
المحل من حل يحل بالكسر فقط والمراد به الذات لا الحيز **ولا**
المخصص اي مريد يخصصه هو او صفة من صفاته بالوجود
ثبت له المخالفة كذاته تعالى وليس كل من ثبت له المخالفة ثبت
له القيام بالنفس كصفاته تعالى كما ان كل من ثبت له المخالفة
ثبت له ما قبلها **والوحدانية** اعم من القيام بالنفس لاشتراكهما
في الذات العلية وانفراد الوحدانية في الصفات واذا اعتبر
انفراد القيام بالنفس بنفي كونه تعالى صفة فبينهما عموم وخصوص
وجهي ولكون معناها مشتملا على سلب امور متعددة فسرها
كالصفة التي قبلها فقال **اي لا ثاني له في ذاته** قال ولي الدين المنادي
والمراد بالذات الحقيقة العظمى والعين القيومية المستلزمة
لكل سبوحية وقدوسية في كل جمال وجلال استلزاما لا يقبل
الانفكاك البتة وهذا اشارة بنفي التركيب والنظير فهو سلب
الكم المتصل والمنفصل وهما من اقسام العرض لانه ما يقبل القسمة
لذاته منه اما ان يكون لاجزائه المفروضة حد مشترك اولا
الثاني المنفصل وهو العدد لا غير لان حقيقته ما يجتمع من
الوحدات والاول المتصل وهو اما قار الذات اي يجتمع
الاجزاء في الوجود اولا الثاني الزمان والاول المقدار
ولا ثاني له **في صفاته** كلها وهو صادق بنفي النظير لكل منها
وبنفي التعدد للمتعلق منها بتعدد متعلقاته وتعبير الشارح
عن الاول بالكم المنفصل وعن الثاني بالمتصل هنا تجوز

اذ المعنى من حيث هو معنى لا يقبل التجزي ولا افعال له من ايجاد
واعدام ففي هذه الصفة رد على النصارى القائلين بالتثليث
وعلى الثنوية من المجوس القائلين بالاصليين للعالم وعلى المعتزلة
القائلين بان العبد يخلق افعاله الاختيارية فهذه المعاني
المدلول عليها بالالفاظ المدلول عليها بالنقوش ست صفات
الاولى منها نفسية وهي الوجود ونحو يفها عند من نفى الاحوال ما لا
يحتاج وصف الذات به الى تعقل امر زايد عليها ككون الشي
ذاتا او جوهرا او موجود او عند مثبتها ما لا يصح توهم ارتفاعه عن الذات
مع بقايها كالامثلة المذكورة والصفات الخمسة والخمس الصفات
التي بعدها وهي القدم والبقا والمخالفة للحوادث والقيام
بالنفس والوحدانية سلبية اي مفهوم كل واحد منها سلب
امر لا يليق به تعالى كساير السلبيات مما لا نهاية له كما
عرف من تفاريفها وعلى كل من التقديرين فتانيث العدد
جائز فصيح لان وجوب تذكيره مع المونث وتانيثه مع
المذكر محله ما لم يحذف التمييز او يكن المعدد صفة ولم
يقل سالبة لان السالب اعم من السلبي اذ المعاني سالبة
وليست سلبية والفرق بينهما ان دلالة السلبي على
السلب مطابقة ودلالة السالب عليه التزام ولشبه
السلبية للتخلية قدمها على المعاني لمشابهتها للتحلية
بالمهملة ولم يوخر المعاني المختلف فيها عن المعنوية
المتفق عليها بل قدمها اعتنا بالرد على منكر بها فقال

ثم للترتيب الذكري يجب له تعالى عقلا وشرعا سبع صفات
تسمى صفات المعاني لان كل واحد منها معنى قايم بالذات
والصفات الذاتية لانها لا تنفك عن الذات والصفات
الوجودية لانها متحققة باعتبار نفسها لا بالنسبة فهي معاني
الوجودية القايمة بالذات مادامت الذات غير معللة بعلة
وهي اي السبع القدرة وهي صفة يتاتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه
على وفق الارادة وبدا بها دون الحيوة لان الافعال اثارها
ثم ترقى فقال والارادة وهي صفة يتاتى بها تخصيص كل ممكن
ببعض ما جاز عليه المتعلقات بجميع لا ببعضها كما ذهب ١٧ الممكنات
اليه المعتزلة لما يلزم عليه من انتفا الوحدانية المستلزم
للمحال ولا بغيرها لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل او قلب
الحقايق وغيرهما من اللوازم الفاسدة فدخل فيها المستحيلات
والواجبات العرضية والاعدام السابقة واللاحقة
فتامل والتعلق على ما رجح المصنف طلب الصفة امرا
زايدا على الذات تقوم به اي تحقق بلا نسبة بانتسير
اثرالها وعند غيره نسبة بين المتعلق والمتعلق به بها
يكون القادر قادرا على ذلك المقدور والمقدور مقدورا
لذلك القادر مثلا تنبيه المتعلق بالكسر على الثاني هو
المفوض كما ذهب اليه جمع وقال اخر هو المعاني كما درج
عليه المصنف لظهوره وصحته والعلم وهي صفة بها الاحاطة
بالاشيا على ما هي به المتعلق اي المقتضي لامر يقوم به

وبين ذلك بقوله لجميع الواجبات والجايزات كلياتها
وجزوياتها مطلقا على وجه كلي وجزويات الجايزات
المتناهية بالفعل على وجه جزى فان للعلم تعلقات قديمة
غير متناهية بالفعل بالنسبة الى الازليات والممتنعات
والمتجددات الغير المتناهية كالماهيات الكلية من
الممكنات والهويات والخصوصيات التي تتجدد فيما لا يزال
بحسب اوقاتها باعتبار انها تتجدد وتوجد في المستقبل
في اوقاتها المعينة وتعلقات حادثة متناهية بالفعل
بالنسبة الى المتجددات باعتبار وجودها الان او قبل
واعلم ان المراد بالوجه الكلي كون العلم واحدا والمعلوم
متعددا حاصلا كله عند المدرك دفعة واحدة
بصورة واحدة مؤتلفة من صور الاجزا مجملة ومنفصلة
اليها فالموجودات كلها من الازل الى الابد معلومة لله
تعالى حاضرة عنده في كل وقت وخصوص جزوياتها
واحكامها لكن لا من حيث دخول الزمان عليه بحسب
اوصافه الثلاثة وحاضرية كل موجود وماضويته
ومستقبلية بالنسبة الى الزمانيات ايضا ومثل هذا
العلم يكون ثابتا مستمرا لا يتغير اصلا كالعلم بالكليات
الذي هو علم بالفعل لا بالقوة كما توهمه بعضهم من
التمثيل المشهور والمراد بالوجه الجزوي كون العلم
متعلقا بالمتجدد المعين من حيث انه وجد او زال

ومن



ومثل هذا التعلق متناه بالفعل بحسب تناهي المتجددات
وغير متناه بالقوة كالمتجددات الابدية متغير متجدد
الا ان تغيره لا يوجب تغيرا في صفة العلم ولا تغيرا من حقيقي
في ذاته تعالى بل يوجب تغير اضافة العلم وتعلقه بالمعلومات
ولا فساد فيه ومن ثم قيدنا الجزئيات مع الوجد الجزوي
بالمتناهية بالفعل مع ما قد يفيده من الاشارة الى ما ذكره
بعض المحققين من ان تعلق العلم مطلقا بالامور الغير المتناهية
بالتفصيل ممتنع وانه لا يلزم من ذلك نقص كما لا يلزم في القدرة
والارادة والحيوة وهي صفة تصحح لمن قامت به الادراك وليست
البنية المخصوصة شرطا لها بل يجوز ان يجعلها الله في
جزوي لا يتجزا خلافا للفلاسفة والمعتزلة وهي لا تتعلق بشيء
اي امر والسمع والبصر وهما صفتان يحيطان بالاشياء على
ما هي به احاطة غير احاطة العلم والبصر في الاول والسمع
في الثاني وذهب الشيخ الى ان ادراكهما علم بمتعلقها
كسائر الحواس المتعلقان اي المقتضيان لشيء يقومان به
وبين ذلك بقوله بجميع الموجودات فدخل القديم والحادث
والالوان والاكوان وخرج المستحيلات وما لم يوجد
من الكائنات لصحة سمع كل موجود وابصاره دون
المعدوم واختصاص نحو سمعنا بالاصوات عادي
تنبيه علم من كلام المصنف ان تعلقات السمع والبصر
لا يكون الا تنجيزية كما اشرنا اليه والكلام وهو المعنى

الأزلي القايم بذاته تعالى **الذي ليس بحرف ولا صوت** وهو كيفية
قايمة بالهوي يحملها الى الصماخ والحرف كيفية عارضة له
فهما من الاعراض وهي حادثة ولا يجوز اتصاف صفة من
صفات مولانا عز وجل بشي من الحوادث وانما قال **ويتعلق**
الكلام بما يتعلق به العلم من المتعلقات وهي الواجبات والمستحيلات
والجايزات مطلقا دون التعلق بمتعلقات العلم تنبيها كما
عبر فيما سبق اشارة الى كثرة المتعلقات بالنسبة الى انواع
المتعلقات والى اشخاصها او احوالها او احوال اشخاصها
او انواعها وتنبيها على انها تنجزية في الاقسام الثلاثة
لما يدل عليه الفعل من التجدد والحدوث ولم يعد الادراكا
لما فيهما من الخلاف هل ترجع للعلم ام هي زايدة عليه مع
كونها لم يرد بها السمع فتامل **ثم يجب له تعالى** عقلا وشرعا
سبع صفات تسمى صفات معنوية بالنصب اي منسوبة
للمعاني فالواو منقلبة عن الف معنى كما في ارطوى وملهوي
من ارطي وملهى **وهي ملازمة للسبع الاولى** اي يلزم من الاتصاف
بها الاتصاف بصفات المعاني التي هي علل لها اي ملزوما
تها وانما عدها كونه قال في الكبرى المحققون على
ان الحال محال تتميما للفايدة على انه قال في شرح الوسطى
لكن النفس اميل اكثر الى اثبات الحال واعلم ان القاضي
وامام الحرمين وجماعة من ايمتنا وابا هاشم من المعتزلة
اثبتوا الحال **وهي** الواسطة بين الوجود والعدم بمعنى

لا موجود ولا معدوم قالوا المتحقق اما ان يكون تحققه
باعتبار نفسه او اعتبار غيره الاول الموجود والثاني اما
ان يكون الغير الذي تحقق بسببه ذاتا موصوفة به او معنى
قائم بالذات الموصوفة به الاول الحال النفسية والثاني الحال
المعنوية وهي ليست موجودة بمعنى انها لا يصح وجودها
في الخارج والا لزم لها حال اخرى ويلزم قيام المعنى بالمعنى
والتسلسل ايضا ولا معدومة بمعنى انها ليست نفيا
صرفا بل لها تحقق لكن بالاعتبار كما تقدم وكذا القول
في الحال النفسية واما الجمهور والشيخ فقالوا ليس هناك
الا الذات والصفات الوجودية التي هي المعاني **كونه تعالى**
قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا الا بمعنى له ٧ **ومتكلما**
عندهم الا قيام القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع
والبصر والكلام بالذات العلية واما عند القاضي ومن تبعه
فالقادرية والمريدية والعالمية والحيية والسمعية والبصرية
والكلام المعبر عنها بكونه قادرا الى آخره صفات ثابتة
على حدة كما تقدم **ومما يستحيل في حقه تعالى عشرون صفة** قد تقدم
ان كمالاته تعالى لا تتناهى فكذا ما ينافيها لاستحالة كل
ما ينافي فردا من افراد كمالاته تعالى فالتبعيض بالنسبة
الى ما يقابل مطلق الواجبات لا الى ما يقابل ما قامت
عليه الادلة منها او بالنسبة لما لم يعده **وهي اي**
تلك العشرون المستحيلة **اضداد العشرين الاولى**

أي الواجبة والمراد كل ما ينافي واحد منها ضرورة اذ منها
ما ليس من قبيل الضدين والجملة المعترضة بين الاجمال
والتفصيل لزيادة التثبيت وهي أي العشرون الاولى او
الاضداد فلا اعتراض العدم وهو انتفاء التحقق والحدوث وهو
الخروج من العدم الى الوجود والوجود بعد عدم او كون
الوجود مسبوقا بعدم وطرو العدم اي لحوقه واعلم ان هذه
امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج والمماثلة اي المساواة
من جميع الوجوه فيما به المماثلة فالمتماثلات الامران
المتساويان في جميع صفا والمماثلة للحوادث تتحقق بان
يكون جرما وهو ما له قيام بذاته بان يكون تحيزه نفسه
غير تابع لتحيز شيء اخر وفسره الفلاسفة بما يستغني
عن محل يقومه وعرفه المصنف بصفته النفسية تقريبا
على مبتدي فقال اي تاخذ بالنصب عطف نسق على مذهب
الكوفيين لا بيان اذ لا يكون في الافعال يعني تشغل
ذاته العلية قدرا من الفراغ وهو الخلاء بالمد اي الفضاء
الشاغل والمراد به كون الجسمين لا يتماسان ولا بينهما
ما يماسهما وهو جائز عند المتكلمين او بان يكون عرضا بفتح
الراء المهملة وهو ما لا يقوم بذاته بل يقوم اي يوجد
ويحصل في موضع بان يكون وجوده في نفسه هو
وجوده في الموضع المعبر عنه هنا بالجرم الشامل للجوهر
والجسم بخلاف وجود الجرم في الحيز فان وجوده في

هنتم



نفسه شيء وجوده في الحيز آخر ففيه رد على الفلاسفة
حيث منعوا قيامه بالجوهر المفرد **او يكون في جهة الجرم**
لاستلزام الجهة وهي نهاية الامتداد التحيز وكل
متحيز فهو جرم والفعل معطوف على تاخذ وكذا ما بعده
لا على مدخول ان لان الحدوث والاعراض ليسا من الصفات
النفسية التي يكون للاشتراك فيها موجبا للمماثلة اللهم
الا ان يقال ان الاشتراك في لازم الصفة النفسية كالاشتراك فيها نفسها **او يكون له تعالى جهة** لان ذا الجهة
لا يكون الا متحيزا واكد بالضمير المنفصل دفعا لما عسى ان
يتوهم ان الضمير المجرور للجرم **او يتقيد بمكان** وجزاء
بلا زمان فلا تنفك ذاته منفكة عنه لاستلزام الاول
المقدار المستلزم للتجزي المستلزم للجرمية والثاني التناهي
والتجزي لان المكان عند المتكلمين وافلاطون بعد موهوم
يشغله الجسم بنفوذه فيه والحيز هو الفراغ المتوهم
الذي يشغله شيء ممتدا وغير ممتد كالجوهر الفرد فالمكان
اخص من الحيز والبعد عبارة عن امتداد قائم بالجسم
او بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء وقوله **او زمان** استطراد
لكون التقييد به فرعا عن وجود حادث مفتقر في الوجود
لانه عبارة عن مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم
اذ التزمه بهام فهو مستلزم للحدوث والحدوث
لا يستلزم خصوص الجرمية **او تتصف ذاته العلية بالحوادث**

التي هي الاعراض اذ لا يتصف بها الا ما هو جرم لاستحالة
قيام العرض بمثله او تتصف باثر الفعلية بالصغر باي معنى
كان الشامل لقلة الاجزاء او غيرها او الكبر بمعنى كثرة
الاجزاء لاستلزامها التركيب المستلزم للجرمية او بمعنى
طول المدة لخلافه بمعنى العظم والشرف او تتصف بالاعراض
مطلقا جمع غرض بالغين المعجمة وهو الامر الباعث على
جلب المصالح او درء المفاسد في الافعال كالخلق والرزق
والاضداد والنفع والاحكام كالايجاب والتحريم لاستلزامها
الايجاب الذاتي او النقص والاتصاف بالحوادث المستلزم
للجرمية وما اطال في تفسير المماثلة غير الاسلوب في
العطف خشية ان يتوهم ان المعطوف من جملة ذلك
التفسير فقال وكذلك يستحيل عليه تعالى ان لا يكون قايما
بنفسه اي بذاته وذلك يتحقق بان يكون تعالى صفة اي
معنى من المعاني التي ليست بذاته فهو اعم من العرض
تقوم بمحل اي في ان لان كل ما ليس بذات تفتقر الى ذات
يقوم بها اي يختص بها اختصاص النعت بالمنعوت
فافتقار الصفات المنسوبة الى الذات العلية بمعنى
انها مختصة بها اختصاص النعت بالمنعوت فلا
تستقل بدونها لا بمعنى الاحتياج الى الموجود لا بالاختيار
ولا بالايجاب لكونه تعالى واجب الوجود حتى يحتاج الى
مخصص اي مريد يخصصه هو او صفة من صفاته ببعض

الجايزات



الجائزات اذ كل منهما يستلزم الحدوث ومولانا جل وعز واجب القدم والبقا والغنا المطلق **وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا يكون واحدا** وذلك يتحقق **بان يكون مركبا في ذاته** اي مولفا من اجزا او منبعضا او متجزيا اي متحلا الى اجزاء فان ما له اجزا يسمى باعتبار تألفه منها مركبا وباعتبار انحلاله اليها منبعضا ومتجزيا وقيل ان لوحظ في انحلاله الى اجزاء تركيبه مركبا منها فهو متجز والا فهو منبعض **او يكون له مماثل في ذاته** بان توجد ذات اخرى مثل ذاته مماثل في صفاته القائمة بذاته بان تتعدد كل واحد منها بتعدد متعلقها والخارج عنها بان يكون للذات اخرى صفة تشبه صفته من صفاته في اي وجه **او يكون معه في الوجود موثر في فعل من الافعال** بان يخلق كما يخلق مثله لاستلزام الجميع الحدوث كما ياتي **وكذا يستحيل عليه تعالى العجز** وهو كما ذهب اليه الجمهور صفة يتعذر معها ايجاد الممكن واعدامه وعلى في قوله **على ممكن ما** بمعنى عن وما زائدة لتاكيد التنكير اي لا يتعذر عليه اي ممكن والا لكانت القدرة حادثة بل منتفية راسا **ويستحيل** عليه تعالى **ايجاد شي من العالم** اي خلقه جوهرا كان او عرضا **مع كراهيته لوجوده** اي خروجه من العدم ولما كان ايجاد الشي مع كراهية الله تعالى وجوده بمعنى عدم الرضا به من مكتسبه واقعا كالمحرمات والمكروهات خشي ان يتوهم ان الارادة المرادة هنا فسرها

بقوله أي عدم إرادته تعالى أو مع الذهول عند حالة
إيجاده أو مع الغفلة عن قصده بأن توجد من غير قصد
أو إيجاد شيء منه بالتعليل بأن تكون ذاته تعالى علة لوجوده
أو بالطبع بأن تكون مؤثرة فيه بالطبع والفرق بينهما أن الأول
يتوقف على توفر الشروط وانتفاء الموانع كحركة الأصبع لحركة
الخاتم بخلاف الثاني كالنار لإحراق الحطب وذلك للمنافاة كل
منها للإرادة إذ هي القصد إلى التخصيص ببعض الجائزات وقصد
إيجاد شيء مع قصد عدم إيجاده محال كقصد إيجاد المجهول
أو الموجود لأن إرادته تعالى عامة التعلق بالواقع وغيره من
الممكنات فيستحيل وقوع ما لم يرد الله تعالى وقوعه وعدم
وقوع ما أراد وقوعه فإرادة كل من هذين دالة على نفي
الآخر وإلا لاجتمع الضدان والذهول والغفلة من قبيل
الجهل البسيط والمعلول والمطبوع لا يفارقان العلة
والطبع وهما والحالة هذه موجودان تنبيه الذهول
عدم استثبات الإدراك حيرة ودهشا والغفلة عدم
إدراك الشيء مع وجود ما يقتضيه وفي شرح جمع الجوامع
للمحقق أنهما مترادفان وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل وهو عدم
العلم بالشيء فليس ضد للعلم بل يقابله تقابل العدم والملكة
وما في معناه بالمعلوم كالظن والشك والوهم والسهو
والذهول والغفلة لأن كلا منها يضاد العلم وقد فرق
بين النسيان والسهو بأن النسيان زوال الصورة

عن القوة المدركة مع بقائها في الحافظة والسهو زوالها عنهما معا
وتحقيق الفرق بين ما ذكر لا يليق بهذا المختصر وقد حققناه في الاصل
وكذا يستحيل عليه تعالى الموت وهو عند المتكلمين صفة لا يتاتى
معها الادراك وقيل عدم الحيوة عما من شانه الحيوة وقيل عدم
الحيوة مطلقا والعمى والصمم وكل منهما لا يتاتى معها انكشاف الموجود
والبكم وهو صفة لا يتاتى معها الاخبار عن المعلوم واضداد
الصفات المعنوية واضح من هذا لمستحيلات المقابلة للمعاني
التي هي العجز وما بعده لانا اذا عرفنا ان ضد القدرة العامة
العجز عن ممكن ما عرفنا ان ضد المعنوية اللازمة للقدرة
وهي كونه قادرا على جميع الممكنات كونه عاجزا عن ممكن ما
وهكذا الى اخر السبعة ولما اوجبت المعتزلة عليه تعالى
فعل بعض الممكنات واحالوا بعضها بالغ في الرد بالتوكيد باما
فقال واما الجائز في حقه تعالى اي بما يمكن من شيء فالجائز في حقه
تعالى هو فعل كل ممكن فرد فرد او تنويعه تركه اي الفعل فدخل فيه
افعال الحيوانات كلها والشبهات المعتزلة باسبابها عادة او شرعا
وبعثة الرسل وما جاؤوا به من احوال الاخرة جملة وتفصيلا وانما
عطف الترك على الفعل لانه ليس بفعل عند الشيخ تمهيد القضية قول يحتمل
الصدق والكذب لذاته وهي حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين نحو
العالم حادث وليس العالم بقديم ويسمى المحكوم عليه فيهما موضوعا
والمحكوم به محمولا وشرطية ان انحلت الى قضيتين نحو لو كان حادثا
لكان له محدث والموجود اما حادث واما قديم ويسمى الجزء الاول

منها مقدمًا والثاني تاليا والقياس قول مولف من قضايا اذا سلمت
لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي ان كان ذلك القول
ونقيضه مذكورا فيه بالفعل نحو ان كان متغيرا فهو حادث
لكنه متغير ولو لم يكن قديما لكان حادثا لكنه ليس بحادث وتسمى
اولاه شرطية واستثنا نقيض التالي منها ينتج نقيض مقدمها
واستثنا عين مقدمها ينتج عين تاليها وتسمى ثانيه استثنائية واقتراني
ان كان ذلك القول مذكورا فيه بالقوة نحو العالم حادث وكل
حادث له محدث وتسمى الاول بالصغرى والثانية بالكبرى
والبرهان اخص من القياس لانه قياس مؤلف من قضايا يقينية فعلى
المبرهن ان يبين صحة القضيتين لتظهر صحة النتيجة اذا فهمت
ذلك واستحضرته يتضح لك ان شاء الله تعالى ما قررناه
بقول المصنف اما برهان وجوده تعالى اي دليله المركب
من مقدمتين يقينيتين فهو ان يقال حدوث العالم اي العالم
حادث وكل حادث له محدث فينتج العالم له محدث وهو
المطلوب لان المحدث لا يكون الا موجودا ثم اخذ في بيان
المقدمتين وبدا ببيان الكبرى جبرا لما فاتها من الذكر فقال
لانه اي العالم لو لم يكن له محدث اي موجد اوجده من العدم
لما كان المراد من هذا اللفظ مفهوما وهو خفي على المبتدى
انتقل عنه الى المنطوق الذي هو اقوى واوضح فقال
بل حدث بنفسه فصار المعنى لو حدث العالم بنفسه لزم ان يكون
الوجود والكبر والكبرتر والزمن الماضي والتحيز مثلا الى

كل



كل واحد منها احد الامرين المتساويين وهما الوجود والكبر
والصغر والكبرية والبساطة والزمان الماضي واللاحق
والتحتية والفوقية ونحوها مثلاً متساويًا اصلاً اي مقابلة على نحو
ماسبق راجحًا عليه اي على صاحبه بلاسبب فهذه الشروطية وبيان الملازمة
بين مقدمها وعولو لم يكن له محدث وتاليها وهو لزم ان يكون الخ اي
الدليل على صحة ارتباط احدهما بالاخر بحيث يلزم من الحدوث بغير
محدث لزوم رجحان احد المتساويين بلا سبب هو وجوب التساوي
اللاتي بين ما ذكر فلو ترجح بعضها على بعض لوجب اجتماع رجحانه
على مقابلة مع وجوب مساواته في القبول والامكان لذاته وهو اي
الجمع بين الاستوا والرجحان الذاتيين محال لانه جمع بين نقيضين
وهو بديهي الاستحالة فانتج انه له محدثا وهو المطلوب ثم شرعا
في بيان الصغرى وهو حدوث العالم فقال ودليل حدوث العالم وهو
ماسوى الله تعالى من الاجرام والاعراض ملازمته اي العالم بعني
بعضه وهو الاجرام ففيه استخدام ويجوز ان يكون المراد بالعالم
الاجرام فقط من باب تسمية الجزء باسم الكل فيكون الضمير عائد اليه
بذلك المعنى اي الاجرام ملازمته للاعراض جمع عرض بالعين والراء
المهملتين الحادثة من حركة وهو كون اول في مكان ثان وسكون وهو كون
ثان في مكان اول وغيرها كالالوان والاشكال والمقادير وملازم
الحادث حادث فانتج الاجرام حادثة وهو جزء المطلوب ويلزم
حدوث بقية الاعراض التي هي الجزء الثاني لانها لا توجد الا في
جرم اما الصغرى فضرورية واما الكبرى فبيانها ان ما لا ينفك

عن الحادث فهو حادث لان كل حادث لابد ان يكون لوجوده
اول والا لزم اجتماع وجود الشي وعدمه وهو ضروري لا
ستحالته واعلم ان صحة هذا الدليل موقوفة على اثبات زايد
على الاجرام وهو الاعراض واثبات حدوثه واستحالة انفكاك
الاجرام عنه وابطال حوادث لا اول لها وان صحة الثاني
من هذه الاربعة متوقفة على ابطال قيام ذلك الزايد بنفسه
وابطال انتقاله وابطال كونه وظهوره واثبات استحالة
عدم القديم اما الاول فضروري اذ ما من عاقل الا ويحس
ان هناك ذاته معان زايدة عليها وكذا الثالث كما تقدم واما
الرابع فقد اشرنا اليه كما سنشير الى ما بعده واما الثاني فقد
ذكره المصنف بقوله ودليل حدوث الاعراض والمراد بها هنا الحركة
والسكون والجمع باعتبار الافراد وهما ونحوها مشاهدة مطلق
تغيرها اي الاعراض باحد المعنيين المذكورين الشامل لتغيرها
من عدم الى وجود ومن وجود الى العدم صرف لان وجود الحركة مثلا
لو لم يكن طاريا بعد عدم لكان موجودا قبل فلا يخلو اذا اما ان يكون
في محل فهو اما نفس المشاهد طريانها فيه فقد كان كامنا فيه
او غيره فلا يصل الا بانتقاله عن غيره اليه ولا يكون في محل فقد قام بنفسه
والكل باطل لما يلزم على الاول من اجتماع النقيضين وغيره من المحال
وعلى الثاني والثالث من قلب الحقيقة فاذا وجود الحركة اما طار بعد
عدم وهو عين الحدوث او طار عليه العدم وهو مستلزم للحدوث
لاستحالة عدم القديم كما ياتي في برهان البقا وكل ما كان طاريا

على عدمه وعدمه طاريا على وجوده فهو حادث فانتج ان الاعراض حادثة
وهو المطلوب ويجوز ان يكون التقدير الحركة والسكون متغيران
من عدم ظهور الى وجود ظهور وعكسه وكل ما هو كذلك فهو حادث
اما الصغرى فمسلمة واما الكبرى فيلزم ان تسلم ايضا ويعتقد انها
قبل الظهور لا وجود لها اصلا لقيام البراهين المشار اليها انفا
بما قررناه وقررناه من كون الصغرى دايرة بين التسليم والمنع
والمطلوب الذى هو الحدوث غير مسلم ظهر اختلاف معنوى
بينهما بعيد عن المصادرة فتامل واما برهان وجوب القدم له تعالى
فهو لانه لو لم يكن قديما لكان حادثا لوجوب انحصار كل موجود
في القدم والحدوث اذ لا واسطة بينهما لان احدهما مساو لنقيض
الاخر وكما لا يخرج الشئ عن النقيض لا يخرج عن الشئ وما يساوي
نقيضه لكنه تعالى ليس بحادث والا فيفتقر الى محدث لما تقدم من
استحالة حدوث شئ بنفسه ولا بد ان يفتقر ذلك المحدث الى
محدث ايضا لانعقاد التماثل بينه وبين محدثه بالفتح فان كان
المفتقر اليه هو الاول ولو بواسطة او وسايط ايضا يلزم
الدور وهو محال لما فيه من تقدم الشئ على نفسه بمرتبة او اكثر
والا كان غيره يلزم التسلسل وهو محال ايضا لما يؤدي اليه من الجمع
بين الفراغ وعدم النهاية واذا استحال كل من الدور والتسلسل
استحال ما يلزمهما وهو افتقار المحدث الثاني الى اخر
وهكذا على القهقرى الى استحالة نفي القدم الذي هو المطلوب
واما برهان وجوب البقاء له تعالى فهو لانه لو امكن

ان يلحقه العدم فضلا عن ان يلحقه بالفعل لاستحالة تعاقب العدم وذلك لكون
وجوده تعالى حينئذ اي حين انتفا القدم يصير جايزا لا واجبا وحينئذ لقبوله
العدم والواجب لا يقبله والجايز لا يكون وجوده الا حادثا اي مسبوقا
بعدم لاستحالة حصوله بنفسه وافتقاره الى الفاعل المختار
لكن انتفاء قدمه تعالى محال لما تقدم من البرهان القطعي فلا يلحقه
عدم وهو المطلوب كيف تتوهم ايها المتوهم لحوق العدم له تعالى
فطوي المستخبر عنه على وجه الانكار له والتعجب منه لسخافته
والمعنى اخبرني على اي حال تتوهم والحال قد سبق قريبا برهان
قدمه فما اعجب توهمك مع العلم بذلك واعلم ان هذا البرهان
مع الذي قبله برهان على وجوب وجوده فتامل واما برهان
وجوب مخالفته تعالى للحوادث فهو لانه لو ماثل شيئا منها لكان حادثا
لوجوده استواء المثلين في كل ما يجب والحدوث مما يجب للحوادث لكن
هو اي حدوث الباري جل وعز محال لما عرفت اولا وثانيا من وجوب
قدمه تعالى وبقائه فلا يماثل شيئا من الحوادث وهو المطلوب واما برهان وجوب
قيامه تعالى بنفسه فيحتاج الى قياسين لان مفهومه مركب من نفي شيئين
متغايرين لزم كل منهما مغاير للازم الاخر اما الاول فهو لانه لو احتاج
الى محل اي ذات لكان صفة اذ لا يقوم بالذات الا ما هو صفة لكنه
ليس بصفة اذ لو كان صفة لما اتصف بصفات المعاني ولا المعنوية
لان الصفة لا تتصف بها كما قال والصفة لا تتصف بصفة المعاني كالقدرة
ولا تتصف بالصفات المعنوية كالقادرية لما يلزم عليه من قيام المعنى
بالمعنى والدور والتسلسل الواضحي الاستحالة وهو لا تعالى جل وعز يجب

القادر

274

اتصافه بهما فليس بصفة فلا يحتاج الى محل وهو الجزء الاول من
المطلوب والمضنون عن الشبهة والنفسية لجواز اتصاف الصفة
بهما واما الثاني فلانها لو احتاج الى المخصص اي موثر يوثر فيه الوجود
لكان حادثا لحدوث اثر المؤثر اختيارا بالضرورة ولكنه تعالى
ليس بحادث ولانه قد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه
فلا يفتقر الى مخصص وهو الجزء الثاني من المطلوب واما برهان وجوب
الوحدانية له تعالى في ذاته وصفاته وافعاله فهو لانه لو لم يكن
لكان تعالى واحدا فهو متعدد تعددا انفصاليا لزم انه لا يوجد
بالبنا للمجهول شيء من العالم وذلك للزوم عجزهما اي المتعددين
لذلك وهذا التعدد لازم النظير للصفة والفعل لاستحالة
قيام الصفة بنفسها ووجود الفعل من غير فاعل فيلزم
عليه العجز ايضا لكن العالم موجود بالمشاهدة فالباري
واحد وبيان الملازمة انه لا اله الا انه ان يكون قدرة عامة
التعلق والا لزم انه لا يوجد شيء من الحوادث كما ياتي فلو كان
ثم الهان لكان لكل منهما قدرة واجبة التعلق بجميع الممكنات وحينئذ اما
ان يختلفا في الارادة على حكم التضاد او يتفقا فيها وكلاهما باطل اما
الاول فلانهما لو اختلفا في الفعل كان يريد احدهما ايجاد جوهر
مثلا ويريد الاخر عدمه لزم عجزهما لان نفوذ ارادتهما محال لما يؤدي
اليه من اجتماع النقيضين وهو كون الجرم الواحد في الزمان
الواحد موجودا معدوما وذلك لا يعقل واذا فلا بد من تعطيل
النفوذ ما لكنا الارادتين ويلزم عجز الالهين او لاحدهما ويلزم

عليه امور كلها محالها منها ترجيح من تنفذت ارادته بصفة
النفوذ بلا اولوية مثلا من غير مرجح وهو محال ولو فرض ثم
مرجح لزم حدوثها ونقلنا الكلام ولزم التسلسل واما
الثاني فلان اتفاقهما اما ان يكون واجبا لزم عجز كل منهما
وقهره ان كان كل منهما لا يقدر على مخالفة الاخر وان كان احدهما
يقدر عليه دون الاخر لزم عجز الذي لا يقدر وكفى كونه مختارا
وهو الذي يتاتى منه الفعل والترك فاذا فرض الاتفاق
واجبا لم يتات من المجبور منهما ترك ما اختاره الاخر كيف والرب
يخلق ما يشاء ويختار وايضا يلزم من قهر احدهما قهر الاخر لانه
مثله والافتقار الى المرجح وان فرض جايزا لزم فيه ما لزم في
الاختلاف من العجز لانه كلما كان الاتفاق جايزا كان الاختلاف
جايزا لان جواز احد المتقابلين يستلزم جواز الاخر وقد
عرفت فيما سبق ان جواز الاختلاف يستلزم العجز فيلزم ان يكون
الاتفاق الجايز يستلزم العجز ايضا واعلم انه يلزم في تقدير
الاتفاق مطلقا من التمانع الموجب للعجز ما لزم في الاختلاف لان
اتفاقهما على ايجاد جوهر فرد او عرض لا يمكن ان تنفذ فيه قدرة
كل واحد منهما لما يلزم عليه من رجوع الوجود الواحد وجودين
فانه ليس لكل من الجوهر الفرد والعرض الا وجود واحد وان لم تنفذ
فيه قدرة كل منهما لزم عجزهما معا وان نفذت قدرة احدهما فيه
دون الاخر لزم عجز من لم تنفذ قدرته ويلزم عليه عجز الاخر لانه
مثله هذا وانما لم يذكر المصنف دليلا على اتفاق التعدد الاتفاقي

في ارادة

في الذات والصفات لدلالة برهان القدم والمخالفة للحوادث
فيكون حادثا كما سبق ودلالة ما يأتي من قدم الصفات على الذات
اذ يلزم على ذلك قيام صفات لا نهاية لها بمحل واحد وهو محال
على ان ما ذكره يصح ان يكون برهانا على الوحدانية المفسرة بما مر
فتدبره وما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة و٧ الوجودية ٧ رادة
العامتي التعلق بجميع الممكنات والعلم الوجودي العام التعلق بجميع
الواجبات والجائزات والمستحيلات والحياة الوجودية فهو لو انتفى
شئ منها او قدمه او عموم تعلقه لما وجد شئ من الحوادث لكن الحوادث
موجودة بالمشاهدة فثبت وجودها وقدمها تعلق المتعلق منها
وبيان الملازمة اذ ايجاد الشئ متوقف على القدرة عليه وتعلق
القدرة بشئ متوقف على تعلق الارادة به لان نسبة القدرة الى جميع
الممكنات على السواء فتعلقها بالايجاد دون الاعدام مثلا من غير
مرجح محال فاذا لابد من مرجح وهو الارادة وتعلق الارادة
بترجيح امر على مقابله متوقف على تعلق العلم به كاتفاق الفعل
اذ القصد الى ايجاد الشئ مثلا مع الجهل به محال ووجود الجميع
متوقف على وجود الحياة لانها شرط في وجود كل منها ووجود
المشروط بدون شرط محال وحينئذ يلزم من انتفاء اي صفة
غير القدرة انتفاؤها ويلزم من انتفائها ثبوت العجز الذي هو
صفة يتعذر معها الايجاد والاعدام لاستحالة ارتفاع الضدين
اللذين لا ثالث لهما ويلزم ايضا من انتفاء قدم اي صفة او عموم
تعلقها انتفاء القدرة المستلزم للعجز ايضا اذ لو انتفى قدم

صفة منها او عموم تعلقها لكانت حادثة لاستحالة ارتفاع النقيضين
في الاول والافتقار الى المخصص ببعض الامور دون مقابله في الثاني
ولو كانت حادثة لزم توقف احدثها على اتصافه تعالى بمثلها
قبلها لما عرفت قبل من انفراده تعالى بالايجاد والان من توقف
الايجاد على هذه الصفات ثم ينقل الكلام ويلزم التسلسل المحال فاذا
كان وجود تلك الصفة الحادثة محال فيكون وجود القدرة لاستحالة
وجود تعلقها المتوقف على وجود تلك الصفة او تعلقها ان كانت
محالا كالعلم والارادة واذا استحال التعلق وهي نفسي للصفة
او نسبة بينها وبين متعلقها استحال وجودها نفسها فثبت العجز
المودي الى ان لا يوجد شي من الحوادث وهو باطل كما عرفت فما ادى
اليه فهو باطل واذا لزم العجز المودي الى المحال من انتفاء اي صفة
غير القدرة او انتفاء قدمها او عموم تعلقها فلزومه على انتفاء
القدرة نفسها او انتفاء قدمها او عموم تعلقها اولى واظهر
واما برهان وجوب اتصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام فلا
يشترط كونه عقليا بل يجوز ان يكون نقليا لان معرفة المعجزة
لا تتوقف على هذه الصفات لان الفعل يصح وقوعه ممن لم يتصف بها
والسبب في اشتراط الدليل العقلي فيما تقدم من الصفات توقف معرفة
المعجزة عليها فلو عرفت الصفات منه بالنقل لزم الدور وبيانه انه لا تعرف
الرسالة الا بالمعجزة ولا تعرف المعجزة حتى يعلم ما هي متوقفة عليه من الصفات
ولا نعلم الامر من الرسل لا بتفاك اذا كان ثبوت الرسالة متوقفا على
المعجزة التي هي بمنزلة قوله تعالى صدق عبدي كما يأتي فمن لم يثبت

الكلام



الكلام الصادق لله تعالى لا يثبت صدق الرسل فلو ثبت كلامه تعالى
بالنقل لزم الدور ايضا لا نقول معنى تنزيل المعجزة منزلة قوله صدق
عبدي الى اخره انها تنزل في الدلالة على تصديق الرسل منزلة التصديق
بالكلام وتساويه في المعنى لانها تدل على ان الله تعالى كلاما يصح ان يقال
فيه صدق عبدي الخ حتى تتوقف على سبق العلم بان لله كلاما يصح
الخ وانما يعرف هذا المعنى من خارج بدليل النقل وهو ان يقال الكتاب
اي القرآن والسنة اي اقوال الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع اي اتفاق جميع
العلماء المتعبد باتفاقهم بل والانبياء دل على ثبوت السمع والبصر والكلام
له تعالى وكلما دل على ثبوت ما ذكر فهو واجب فهذه الصفات واجبة لله
تعالى اما الصغرى فظاهرة لورود القرآن والحديث بانه تعالى سميع
بصير وكلم موسى تكليما واجماع المعتد باجماعهم على ذلك واما بيان الكبرى
فلانه لو لم يكن ما اخبر بثبوته الكتاب والسنة والاجماع ثابتا لزم الكذب
في خبره تعالى وهو محال و بدليل العقل ايضا لانه لو لم يتصف بها
اي بالسمع والبصر والكلام للزم ان يتصف باضدادها لان القابل للشيء
لا يخلو عنه او عن مثله او عن ضده وهي اي الاضداد التي هي الصمم والعمى
والبكم ولكن النقص عليه تعالى محال فالباري متصف بالسمع والبصر
والكلام وانما اخر هذا البرهان لعدم سلامته من الاعتراض لانه قد
يقال كنه ذاته تعالى غير معلوم لنا فمن اين القول بانها قابلة لما ذكر
وكون الاضداد المذكورة نقصا فينا لا يستلزم ان يكون نقصا فيه جل وعز
اذ كم من كمال فينا نقص في حقه تعالى كالنوم واللذة والالم وعكسه كانتفاء
الولد واما برهان كون فعل الممكنات او تركها جائزا في حقه فهو كونها اي

الثاني لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلاً كالايجاد مثلاً بان انقلب
عينه عين واجب واستحال عليه شيء منها عقلاً كتعذيب المطيع
مثلاً بان انقلب عينه عين مستحيل لانقلب الممكن اي حقيقته واجباً فيما
اذا انقلب عين الممكن عين واجب او مستحيلاً فيما اذا انقلب عين الممكن
عين مستحيل لاستلزام انقلاب عين الشيء انقلابه بحقيقته لانه
يستحيل وجود الاخص بدون الاعم وذلك ان حقيقة الجائز
التي هي صحة الوجود والعدم اعم من كل جائز وحقيقة الواجب
والمستحيل كذلك ولكن ذلك اي انقلاب حقيقة الممكن الى حقيقة
واجب او مستحيل محال لما يلزم عليه من الجمع بين صحة الانتفا
وعدمها على الاول وبين صحة الثبوت وعدمها على الثاني هذا
ما يتعلق بمولانا عز وجل واما الرسل وكذا الانبيا غير الرسل عليهم
الصلاة والسلام وانما اقتصر على الاول هنا وفيما سبق كالبراهين
نظراً الى نزاد فيهما ويؤيده التعبير بالانبيا فيما ياتي في الخاتمة
او الى احضيته المشعرة بالثاني لكبرها بينه فيجب في حقهم جميعاً
عليهم الصلاة والسلام الصدق فيما بلغوه عن الله تعالى اتفاقا والصدق
مطابقة حكم الخبر في الكلية للنسبة بين طرفيه في الواقع مع قطع
النظر عما يدل عليه الكلام بان يكون ثبوتيين في جميع الاوقات
او سلبيين ويجب في حقهم على المشهور بل الصواب قبل النبوة وبعدها
الامانة اي العصمة وهي حفظ الباطن والظاهر من التلبس بمنهي عنه
مطلقاً كما ياتي وتبليغ ما امروا به اي توصيل ما امرهم الله تعالى بتبليغه
اي ايصاله للخلق اي المخلوق من اولي لبعضهم او كلهم او مطلقاً كما

جمـ



قبل به في حق سيد الرسل المصطفى صلى الله عليه وسلم فضلا عما امروا بتبـ
ـليغه ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات
اي كل ما يناقض واحدة منها عموما وخصوصا كما تقرر وهي اي الاضداد
المستحيلة عليهم صلوات الله وسلامه عليهم الكذب في التبليغ والكذب
عدم مطابقة الخبر لما تقدم بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا او
عكسه وسواء كان ذلك عمدا او سهوا او غلطا لمنافاته الصدق
خلافا للقاضي والخيانة بفعل شيء مما نهي عنه نهي تحريم بان طلب الكف عنه
طلبا جازما بحيث لا يرخص في فعله ومن ذلك الزيادة على المامور بالاحصر
او كراهة بان طلب الكف عنه طلبا غير جازم بحيث يرخص في فعله او كتمان
شيء مما امروا بتبليغه للخلق اي عدم التبليغ باي امر من تلك الامور
واخفاؤه ويجوز في حقهم جميعا عليهم الصلاة والسلام الذي ما هو من
الاعراض البشرية الاحوال التي تصيب البشر وهم بنو ادم سموا به
لبدو بشرتهم وهو ظاهر جلدهم التي لا تؤدي اي توصل الى نقص
في مراتبهم اي درجاتهم العلية الرفيعة وذلك وهو عنصر غير
طبيعة مطلقا في بدن الانسان يجب عنها بالذات اثر في
الفعل وجوبا اوليا كالمرض ونحوه من الجوع والعطش واللذة
والالم بخلاف نحو الجنون والجذام والبرص والصمم والعمى والبكم
والنسيان في التبليغ والكتمان المنفر فما حكي عن ايوب من
نسبة الجذام ففيه بحث وعن يعقوب من العمى ففيه تحقيق او عارض
غير مقارن للارسال وعقدة موسى فلانها زالت عند الارسال
راسا او القدرة المانع من التبليغ اما برهان وجوب صدقهم

أي الرسل

عليهم الصلاة والسلام فيما ذكر فهو مستحيل في حقهم الرسل والانبيا فيما امر
وابتليغ بخلاف ما اوحي اليهم مما يختصون بكمال انفسهم فقط
لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى وذلك لتصديقه
تعالى لهم بالمعجزة التي يخلقها على ايديهم او على ايدي مصدقهم ليفترق
المحق من المبطل ويلزم جميع الامة بما جاء به الرسول وهو
امر خارق للعادة مقرون بالتحدي وعدم المعارضة النازلة
في الدلالة على التصديق منزلة قوله عز وجل صدق عبدي خص
لانه اشرف اوصاف العقلا لما فيه من الدلالة على الافتقار الى
الغني الخالق الرازق لما عسى ان يتوهم من الوهمية الجاري على
يده في كل ما يبلغ عني لكن الكذب في خبره تعالى محال لانه على
وفق العلم فالصدق لهم واجب وأما برهان وجوب الامانة لهم
جميعا عليهم الصلاة والسلام فهو لانهم لو خانوا بفعل محرم
المحرم ثم او مكروه لانقلب لو فعلوه او المكروه لو فعلوه ايضا طاعة في حقهم لكمال معرفتهم
عليهم الصلاة والسلام بالله تعالى وذلك لان الله تعالى امرنا
معشر الامم بالاقتدا بهم في اقوالهم وافعالهم بان نقول كل
ما قالوه ونفعل كل ما فعلوه مما لم يدل دليل على اختصاصه
بهم كما قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
اي قدوة واتباع لكل ما فعله او قاله او قرره قل ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني يحببكم الله تعالى واذا كان الله قد امرنا باتباعهم
والحال انه لا يامر بمحرم ولا مكروه كما قال عز وجل ان الله لا يامر
بالفحشاء فقد انحصرت افعالهم في الطاعة لكن انقلاب المحرم

او المكروه



او المكروه طاعة كما انما فالامانة لهم صلوات الله عليهم واجبة
وهذا البرهان الذي ذكرناه انفا هو بعينه لا بغيره **برهان وجوب**
الوصف الثالث وهو التبليغ وذلك لان كتمان بعض الاحكام حرام
فلو فعلوه لانقلب طاعة لما تقدم وبتقرير التالي الا فولك
لكانوا موعودين بالعذاب او من الظالمين او ممن لم ينل عهده
او من حزب الشيطان الخاسرين لقوله تعالى ومن يعص الله
ورسوله فان له نار جهنم الا لعنة الله على الظالمين لا ينال عهدي
الظالمين الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون وكل منها باطل
اجماعا والى فولك للزم نسبة ما لا يليق به تعالى اليه من عدم
العلم او يكون برهانا على وجوب امانة الانبيا مطلقا لانه تعالى
قد اختارهم من خلقه واختصهم بالجاد ما تتكلمون به على ما انكشف
له تعالى فيهم من تمام الامتثال فلو خانوا بفعل محرم ومنه الكذب
بل بفعل مكروه لزم الكشاف الشي له تعالى على غير ما هو به وهو محال
فلم يقع منهم محرم كذبا كان او غيره ولا مكروه وهو المطلوب **وما**
دليل جواز عروض البشرية عليهم اي على ظواهرهم جميعا **صلوات الله**
وسلامه عليهم فهو منحصر في **المشاهدة وقوعها** اي الاعراض
كالحمى والعشاوة والتخيل والغضب الناركذ **بهم** صلوات
الله عليهم قد حصلت لمن في عصرهم ثم نقلت بالتواتر المعنوي
اي لمن بعدهم والحكمة في اصابة ظواهرهم بتلك الاعراض
اما لتعظيم اجرهم بالصبر عليها **او التشريع** اي تقرير الاحكام
بان يعلم حكم بسبب شي منها كما علم حكم السهو في الصلاة

من سهوه صلى الله عليه وسلم فيها والتسلي أي تصبرنا معشر
الامم عن الدنيا بضم الدال وحكي كسرها ايضا والمراد بها هنا
الاموال وتوابعها كالجاه والفخر والافتخار بحيث يجدون
الزاجر واللذة عند فقده وللتنبيه أي لتفطننا على خسة أي
حقارة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه بها دار جزاء لأوليائه
بسببه اعتبار احوالهم أي ملاحظة احوالهم عليهم الصلاة
والسلام فيها من مقاساتهم لشدايدها مع انهم احباؤه
تعالى واصفياؤه والقصير مانعة الخلو لا الجمع جمعنا الله
بهولاء السادة القادة الكرام وانالنا مع احبابنا بجاههم
حسن الختام ثم اخذ في بيان معنى كلمة التوحيد بما لم
يسبق اليه احد فيما اشتهر من الكتب على وجه يتمكن به جميع
ما مضى في ذهن المتامل اتم تمكن فقال واعلم أن على جميع
معاني هذه العقايد جميع عقيدة وهي ما يتعلق الفرض بنفس اعتقاده
من غير تعلق بكيفية العمل أي معاني هذه العبارات الثمانية والاربعين
كلها اجمالا والمعاني التي هي هذه العقايد قول لا اله الا الله
ولا بدع في اشتمال هذا اللفظ الموجز على هذه المعاني الكثيرة اذ معنى
الالوهية التي هي الالهة استغناء الاله أي غناؤه عن كل ما سواه اليه
فحينئذ معنى لا اله الا الله لا مستغنيا بالنصب عن كل ما سواه ومفتقرا بالنصب
ايضا اليه كل ما عداه الا الله تعالى فالاستغناء والافتقار يشتركان في
استلزام ما عدا الوحدانية والسمع والبصر والكلام ولوازمها ويختص
الاول باستلزام ما عدا الوحدانية والثانية باستلزامها لحدوث



العالم باسره وان لوحظ مايؤل اليه اضداد هذه الصفات من المذكورة
من افتقار الاكثر الى المكمل ونفى افتقاره ما سواه فلا اختصاص لواحد منهما
بشئ من العقايد وعلى كل حال فاستلزام احدهما لبعض العقايد
اظهر من استلزام الاخر ومن ثم وزعها المصنف عليهما فقال اما
استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه فهو يوجب اي يستلزم له تعالى
مما تقدم لثنتي عشرة صفة الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث
وقيامه تعالى بنفسه فهذه خمسة ويوجب له تعالى وضعا عاما زايدا على ما تقدم
اي التنزه والتباعد من النقايص جمع نقيصة وهي الخصلة الدنية والتعبير
والتقصير ايضا الوقيعة في الناس ويدخل في ذلك الزايد سبع صفات
اي وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام ووجوب كونه سميعا بصيرا متكلما
بناء على تمام برهانها العقلي والسابعة تاتي اذ لو لم يجب له تعالى
هذه الصفات اي لو لم يجب له الوجود والقدم والمخالفة للحوادث والشق
الثاني من القيام بالنفس وهو الاستغنا عن المخصص لكان محتاجا الى المحدث لاستحالة
لما سبق من البراهين على وجوب الحدوث لمن انتفى عنه هذه الصفات او
حدوث الشي بنفسه لكنه لا يحتاج الى محدث فوجب له ما ذكر الان او
لو لم يجب له تعالى الاستغنا عن المحل لكان محتاجا الى المحل ضرورة ارتفاع
النقيضين لكنه لا يحتاج لمحل فوجب الاستغنا عنه او لو لم يجب له تعالى
السمع والبصر والكلام لكان محتاجا الى من يدفع عنه النقايص
لانه اذا لم يتصف بها لزم ان يتصف باضدادها وهي نقايص وغير
ما سبق لكنه لا يحتاج الى من يدفع عنه النقايص فوجب له تعالى هذه
الصفات المذكورة انفا ويوخذ ايضا منه اي من التنزه عن النقايص

صفة زائدة عن المقصود بالذات هي تلك يوهم عن الاعراض في افعاله
واحكامه وانما قدمها على ما بعدها مع انها مقصودة بالذات لانها
لازمة لهذه ولانه ان لم يتميز عن الاغراض بل كان له باعث يحمله على ايجاد
فعل او حكم لزم افتقاره تعالى بالذات الى ما يحصل غرضه وهو خلق
المحمول على ايجاده كيف فيظن انه تعالى يحتاج الى شيء وهو جل وعلا الغني
عن كل ما سواه على الاطلاق وكذا يوخذ منه ايضا انه اي الشان
لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات اي الامور التي يصح وجودها وعدمها
ولا تركه اي الفعل اذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا كالثواب للطائعين
والعقاب للعاصين مثلا لكان جل وعز مفتقرا الى ذلك الشيء الذي
وجب عليه فعله ليتكمل به اي بوجوده اذ لا يجب في حقه تعالى جل وعز الا
ما هو كمال له لكنه لا يفتقر الى مكمل فلا يجب عليه فعل شيء من الممكنات ولا تركه كيف
لظن انه محتاج والحال انه عز وجل هو الغني عن كل ما سواه واما افتقار
كل ما سواه اليه فهو اي يستلزم او يوجب له الحيوة وعموم تعلق القدرة وتعلق الارادة
وتعلق العلم لانه لو انتفى شيء من هذه او قدمه او عموم تعلقه
لما امكن ان يوجد شيء من الحوادث لما سبق واذا لم يمكن ان يوجد شيء
فلا يفتقر اليه شيء لكنه يفتقر اليه كل ما سواه فوجب له هذه الصفات
الاربع وقدمها وعموم تعلقها كيف تقول لانه لا يفتقر اليه شيء وهو
الذي جل وعلا يفتقر اليه كل ما سواه هـ والافتقار يوجب
له تعالى ايضا الوحدانية اذ لو كان ثان في الالوهية اي استغناؤه
عن الغير وافتقار الغير اليه لما افتقر اليه شيء للزوم عجزهما
حينئذ اي من الافتقار وصف غير مقصود بالذات ايضا وهو العلم حدوث

باسره



باسره اي جميعه اذ لو كان شئ منه اي العالم قديما لكان ذلك الشئ
مستغنيا عنه تعالى لاستحالة افتقار القديم كيف وهو جل وعلا
الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه تعالى ويوخذ منه ايضا ان
مخففة من الثقيلة اي انه اي الشان لا تاثير لشئ من الكائنات اي
الموجودات جوهرا كان او عرضا في اثرها اي في اثر ما كان والاثر ما نشا
عن تاثير المؤثر مطلقا ولا بان اثر شئ من الكائنات في شئ ما لزم
ان يستغني ذلك الشئ عن مولانا جل وعز ابتداء لعدم تعلق
قدرته بايجاده بنفسه لكن لا يستغني عنه ابتداء شئ ما مطلقا لما تقدم
من وجوب الوحدانية له تعالى فلا تاثير لشئ من الممكنات في اثر ما
كيف نظن انه يستغني عنه تعالى اثر ما والحال انه تعالى هو الذي
يفتقر اليه كل ما سواه عموما في افراده وعلى كل حال من حالاتها او عموما في
الازمان وعلى كل حال من حالات اقتران الاسباب بمسبباتها
وعدم اقترانها هذا اي الامر الذي هو احد عموم التاثير لله
العادية من الافتقار والاستغنا الاثر عن مولانا جل وعز ثابت
ان قدرت اي فرضت ايها الناظر في الاسباب ان شيئا من الكائنات
يؤثر بطبعه اي قوته التي اقتضتها ذاته واما ان قدرته
مؤثرا بقوة اودعها اي جعلها الله تعالى فيه كما يزعمه اي يعتقده اعتقادا
فاسدا بعض الجهل بالمذهب الحق مطلقا او في هذه المسئلة فقط
فان الطبايعيين مع اتفاقهم على نسبة التاثير للطبايع والامزجة
مختلفون في الحيثية فمنهم من يزعم ان النار مثلا موثرة في الاحراق
بطبعها والاخلاف في كفرهم بذلك قاله ابن دهاق ومنهم من يزع

انما مؤثرة بقوة خلقها الله تعالى فيها ولو نزعها منها لم تؤثر وبتصور
كثير من المومنين وفي كفرهم بذلك خلاف فذلك التقدير الحقير
محال ايضا وذلك لانه اي الشان يصير مولانا جل وعز مفتقرا
اي محتاجا في ايجاد بعض الافعال الى واسطة ● يتوقف عليها التاثير
هي القوة التي يخلقها الله تعالى في الاسباب العادية لتؤثر بها وذلك
باطل لما عرفت قبل من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه وتوقف التاثير
على الشيء يستلزم الافتقار الى ذلك الشيء فبسبب هذا التقدير
والتقدير قد بان لك اي ظهر لك ايضا للتامل فيما ذكرناه واتضح
بالتفصيل السابق تضمن قول لا اله الا الله للاقسام الثالثة التي
يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهو ما يجب في
حقه تعالى وما يجوز وما يستحيل وقدم الجائز هنا
عكس ما سبق نظرا الى قربه من الواجب لانه احد طرفيه ثبوتي
واهتماما بشانه لما في اثباته من الرد على المعتزلة والطبايعيين
ومن يتبعهم من الوحدين واما قولنا محمد رسول الله باللسان الموافق
لما في الجنان مما قام عليه البرهان فيدخل فيه الصفات السبع
المتعلقة بالرسل اذ يدخل فيه الايمان اي التصديق سائر الانبياء
اي باقيهم او جميعهم عليهم الصلاة والسلام اي انه الله تعالى اوحى اليهم
الشرايع وارسل من اختاره منهم للخلق لهدايتهم وتكميل معاشهم
ومعادهم وايدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم والانبياء جمع
نبي فعيل بمعنى فاعل او مفعول من النبا وهو بالهمزة وهو لا يهمز
تخفيفا وهو الخبر فانه مخبر ومخبر عن الله تعالى او من النبوه فلا يهمز

لانه موحى



لانه مرتفع او مرفوع الرتبة على غيره من الخلق وهو حر ذكر
من بني ادم سالم من منفر طبعا اوحي اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فان
امر فرسول ايضا وان لم يكن له كتاب ولا نسخ لشرع من قبله على
الاشهر فالرسول اخص مطلقا من النبي ولا يطلق على غير الادمي كالملك
والجن الا مقيدا ومنه جاعل الملائكة رسلا على ان معنى الارسال
فيها غيره في الاولى اذ هو فيه ايجاد ما يهتدي هو وامته وفيها مجرد
الارسال للغير بما يوصله اليه (وجميع الملائكة) جمع ملك وهو مشتق
من الالوكة وهي الرسالة ويقال لها مالكة فالاصل فيه مالك
ثم قلب فصار ملاك على وزن مفعل ثم خفف بنقل حركة الفاء
الى العين وحذفها فصار ملك على وزن مفل وح فقياس هذا
جمعه على افعال وانما جمع على ملائكة نظرا الى الملاك بعد القلب
وقبل التخفيف او هو غير قياس وقولهم من الالوكة صريح في زيادة
الميم وهو راي الجمهور وذهب طائفة الى اصليتها ثم اختلفوا اهل هو
ملك بالفتح اي بالقوة او بالكسر بمعنى مملوك والتا للتانيث
الجمع وقيل للمبالغة ثم غلب في الاجسام النورانية المبراه من الكدورات
الجسمانية القادرة على التشكل بالاشكال المختلفة اي بانهم عباد الله
تعالى لا كما زعم المشركون من انهم الهة مكرمون لا كما زعم اليهود لا يعصون
الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وبانهم رسل الله بينه خلقه متصرفون
فيهم كما اذن لهم صادقون فيما اخبروا به عنه تعالى وانهم بالغون من
الكثرة ما لا يعلمه الا الله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وجميع
لنسبة الى السماء لنزولها منها اي بانها كلام

تعالى بالمعنى المذكور سابقا وبأنه تعالى انزلها على بعض رسله
بالفاظ حادثة في الواح او على لسان ملك وبان كل ما تضمنته حق
وبان بعض احكامها تنسخ وبان منها ما يدل بعضه كالتوراة
والانجيل وبان القران من بينها معجز وانها مائة واربعة انزل
منها خمسون على شيث وثلاثون على ادريس وعشرة على ابرهيم
وعشرة على ادم وقيل على موسى قبل التورية والانجيل والزبور
والفرقان **واليوم الاخر** وهو من الموت والاستقرار ووضعه
بالاخر لانه لا ليل بعده اي بوجوده هو وما يشتمل عليه من
سوال الملكين ونعيم القبر وعذابه والبعث والحساب
والميزان والصراط والحوض والشفاعة واخراج الموحدين
من النار وخلود الكفار فيها والموحدين في الجنة ورؤية
وجهه الكريم وذلك **لانه عليه الصلاة والسلام جاء** اي بعث متلبسا
بتصديق جميع ذلك اي اعتقاده وتقديره **و**حينئذ **يوخذ منه**
اي من قولنا محمد رسول الله المطابق للاعتقاد ايضا **وجوب
صدق الرسل والانبياء** فيما مر **عليهم الصلاة والسلام** الذين
اخبروا الصادق المصدوق بوجودهم في الازمنة الماضية
واتصافهم بما ذكر قريبا من الاوصاف الحميدة **واستحالة الكذب** في التبليغ
عليهم جميعا **والا** بان لم يجب لهم الصدق ويستحيل عليهم
الكذب **لم يكونوا** رسلا امناء ولا انبياء متثلين **لمولانا العالم بالخفيات جل وعز** اي اختصهم تعالى للانبياء وتصديقه الرسل
منهم على وفق علمه تعالى فيستحيل ان يكونوا في نفس الامر على خلاف

مخ



ما علم الله تعالى منهم لما يلزم عليه من المحال السابق ذكره
لانهم اي الانبياء مطلقا عليهم الصلاة والسلام سوا لم يكونوا
على اكمل الاحوال كما سبق وارسلوا ليعلموا الخلق باقوالهم
وافعالهم وسكوتهم فان سكوتهم على فعل يرونه او يسمعون به
على اباحته لانهم لا يسكتون عن النهي عنه مطلقا واذ كانوا
الفتنة على الاصح فيلزم ان لا يكون في جميعها اي الاقوال
والافعال والسكوت الصادرة من الانبياء مطلقا مخالفة
لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم جميعا على جميع الخلق وامنهم
على سر وحيه اي على وحيه العظيم والخفي ويوخذ منه
اي من قولنا محمد رسول الله جواز الاعراض البشرية عليهم
اذ لم يثبت لهم غير الرسالة فلا يمتنع عليهم الا ما يقدح
منها وذلك اي وقوع الاعراض بهم صلوات الله وسلامه
عليهم الذي هو فرع عن كونه جائزا لا يقدح في نبوتهم ولا في رسالتهم
وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك مما يزيد فيها اي لما ذكرناه سابقا فقد
اتضح اي ظهر لك ايها المتامل ظهورا بينا بهذا التفصيل
الاصيل تضمن كلمتي الشهادة وهما لا اله الا الله ومحمد رسول
الله واضفنا الى الشهادة لملازمة اشهد لهما نحو
الدخول في الاسلام مع قلة حروفها ولم يقل مع قلة كلماتها لان
لكثرة الكلمات الاولى منهما ان الكلمة تطلق على المنوي من الاقوال
المفردة مع اللفظ الموضوع للمعنى المفرد لاعتبار ابادها ولا كذلك
الحروف فتامل لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان
في حق

متعلق بيجب وفي حق نبينا وانبيا عليهم الصلاة والسلام ومزيد
التحيات والاكرام والعلم اي كلمتي الشهادة والمراد بهما الجملتان
معا وانما افرد هنا لان المجموع هو المترجم وثني فيما قبل
نظرا الى الافراد او كل من الجملتين عن الاخرى في الدلالة على
العقائد فله ذكر ذلك الامام اي ويترجم الاختصار اي قلة
حروفها وكلماتها الملفوظ مع اشتمالها على ما ذكرناه سابقا من
المعاني الكثيرة جعلها الشرع وهو وضع الهي سائق لذوي
العقول باختيارهم المحمود الى ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم
ويطلق ويراد به الشريعة ايضا وهي ذلك الموضوع وعلى
كل واسناد الجعل اليه مجاز انما اذا جعل على حذف
المضاف ترجمة اي وكيله على ما في القلب وهو مضغة صنوبرية
في الجانب الايسر من الانسان فيه العقل على الاصح من الاسلام
بيان لما وهو لغة الطاعة والانقياد وشرعا على ما اختاره
المصنف قبول القلب واذعانه لله وامر والنواهي وانقياده
اليها ولم يقبل الشرع اي واضمر من احد الايمان وهو لغة التصديق
مطلقا وشرعا تصديق القلب اي قبوله واذعانه لما علم
بالضرورة انه من دين المصطفى صلى الله عليه وسلم وانقياده
اليه فتغيير التعبير حذرا من التكرار فلم يقبل الله من احد
الاسلام الا بها اي بكلمة الشهادة وانما لم يجز للمصنف
بما جاز ارباع الباري جل وعز اذ يحتمل ان يكون وإذا كانت
اختصاصها بما ذكر لحكمة اخرى ولان هذه الكلمة اشتملت

على



على جميع الصفات التي دلت الادلة عليها واختصت بدلالتها
على الاسلام لم يقبل من احد الا بها **فعلى العاقل** اي يتعين للجاري
على منهج العقلاء **ان يكثر من ذكرها** بالكسر كما يصرح به صنيع الشرع
ويودي اليه عبادة المترمال كونه **متحققا** بقلبه **لما احتوت عليه**
من عقايد الايمان على سبيل الاجمال بان يلاحظ عند نطقه بها
معناها المامر ويلاحظ اندراج العقايد تحته ويتمادى على
ذكرها **حتى تمتزج** اي تختلط **مع معناها** الملفوظ عند التلفظ
بها **بدمه ولحمه** حقيقة اذا الاثار من اجراء الشي على اللسان
يستلزم حضوره الجنان الذي هو رئيس الاعضاء فيشعر به صفر
والحصول المعنى امتزاج لا انه سريان لا مماسي يوضح ذلك
ما حكي عن بعضهم عن لتهليل دمه حين قطعت راسه وعن بعضهم
من تهليل لسانه وشعره حالة النوم ايضا **فانه يرى لها من**
الاسرار جمع سر وهو المراد به هنا الوصف المحمود كالزهد والتوكل
والحياة والفنا والصبر والشكر **والعجايب** جمع عجيبة والمراد بها هنا
الامر الخارق للعادة كانزال البركة في الطعام وحرمته ان اراد
استقصا هذين البابين فعليه بشرح المصنف وبالجملة فالذاكر
لها على ما ينبغي بامر الله المتحقق لتواهيه يرى من الشمايل التي
يقوم بها والخوارق التي تجري على يديه **ما لا يدخل تحت حصر** اي انسا
عظيمة من كلا البابين لا تنضبط لكثرتها فايدة الذكر بالقلب ثلاثة
انواع احدها التفكر في عظمة الله تعالى وثانيها ذكر الله عند
امره ونهيه وذلك بالعزم المصمم على الامتثال وثالثها ذكره تعالى

تسبيحًا او تهليلا والاول افضل من الثاني والثاني افضل
من الثالث فيجب حمل الاختلاف في افضلية اللسان على
الجنان على الثالث والا فالاول لا يساويهما فضلا عن ان
يفضلهما وبالله تعالى التوفيق لا بغيره وهو خلق القدرة على الطاعة
والطاعة نفسها في العبد وهو اظهر لانه ماخوذ من الوفاق
فيكون لطفا ما يكون به العبد موافقا لما طلب منه الشرع ولموافقة
مباشرة انما تكون بنفس الطاعة لا بالقدرة عليها اذ لا رب اي
لا خالق بكل شيء ولا مالك له غيره نسأله اي نطلب منه تعالى
مع الذلة والخضوع ان يجعلنا واحبتنا عند الموت اذ هو
وقت تحقق السعادة والشقاوة ناطقين اي متلفظين بكلمة
الشهادة عالمين بها اي بما اشتملت عليه من العقائد المتعلقة
بالله تعالى وبرسله اذ مجرد النطق بها اصلا او النفع المعتبر
فائده روي الامام الشافعي رضي الله عنه بعد موته فقيل
له ما فعل الله بك فقال رحمني وغفر لي ورفعت الى الجنة اذ
كما تزف العروس فقيل له بما نلت هذا قال بقولي في الرسالة
وصلى الله على سيدنا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون هـ انتهى قلت ولعل المصنف
ختم عقيدته بذلك لذلك وزاد ورضي الله عن اصحاب
رسول الله اجمعين وعن التابعين وتابع التابعين لهم
باحسان الى يوم الدين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين
والحمد لله رب العالمين خفف الله رجاه ولا حرمنا اياه

تم



وجميع الامة معرفته ومغفرته ورضاه وصلى الله على
سيدنا محمد كلما عده ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره
الغافلون ورضي الله عن اصحاب رسول الله اجمعين

وكان الفراغ من هذه النسخة الشريفة نهار
الجمعة المبارك عشرة ايام خلت من شهر
رجب الفرد سنة الف ومايه وثمان
واربعين من الهجرة النبوية على
صاحبها افضل السلام واتم
التحية امين امين
والحمد لله رب
العالمين

~[1245] fol.201v-224r: I'anat al-majdin fi tashih al-din bi-sharh umm al-barahin إعانة المجدين في تصحيح الدين بشرح أم البراهين .An anonymous commentary to al-Sanusi السنوسي (died 892/1486 or 895), Umm al-barahin (= Aqidat ahl al-tawhid al-sughra عقيدة أهل التوحيد الصغرى). On this creed of al-Sanusi see GAL II 251 and S II 353. .The commented text of al-Sanusi is written in red ink. .